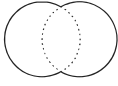


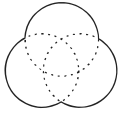
نظرة عامة



الشفافية:

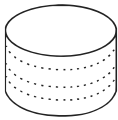
100/ 2

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 0



الرقابة على الموازنة:

100/ 6

نبذة عن المسح

سيكون للقرارات المعنية بالموازنة الحكومية - الضرائب المفروضة، والخدمات التي يجب تقديمها، ومقدار الديون التي يجب تحملها - عواقب وخيمة على جميع أفراد المجتمع. وإذا وفرت الحكومات المعلومات والقنوات اللازمة للجمهور لتمكينه من المشاركة في هذه القرارات، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن الأموال العامة ستُنفق على تحقيق المصالح العامة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار الثامن من مسح الموازنة المفتوحة 120 دولة.

يُرجى زيارة www.internationalbudget.org/open-budget-survey لمعرفة المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الكامل، والتقارير العالمية والإقليمية لعام 2021، والنتائج المعنية بجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

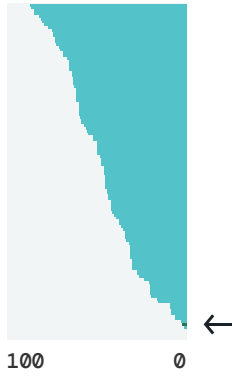
الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل قطر على درجة شفافية 2 (من 100)

مقارنة درجة الشفافية قطر مع الدول الأخرى

ترتيب قطر: 115 من 120 دولة



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		المعدل العالمي
61	الأردن	
48	المغرب	
43	مصر	
42	تونس	
23	المملكة العربية السعودية	
9	لبنان	
6	العراق	
3	الجزائر	
2	قطر	
1	السودان	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

كيف تغيرت درجة الشفافية في قطر بمرور الوقت؟



توفر وثائق الموازنة للجمهور

KEY
● متاح للجمهور
● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
○ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2012	2015	2017	2019	2021
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	○	○	○	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها قطر للجمهور؟

KEY	
100 / 61-100	●
100 / 41-60	●
100 / 1-40	●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2021	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2021	تم نشرها للاستخدام الداخلي
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2021	تم نشرها للاستخدام الداخلي
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصًا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2021	50
التقارير السنوية	تتضمن على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2020	تم نشرها للاستخدام الداخلي
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2020	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2019	تم نشرها للاستخدام الداخلي

درجة الشفافية في قطر (2) لعام 2021 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2019

ما الذي تغير في عام 2021؟

عمل قطر على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- ضمنت توقعات الاقتصاد الكلي ومبادرات تفصيلية للسياسة ومعلومات عن الدين العام في نسخته المبسطة والمراعية لاحتياجات المواطنين من قانون الموازنة.

التوصيات

يجب على قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- يجب الاستمرار في تحسين شمولية موازنة المواطنين .
- يجب الاستمرار في نشر التقارير السنوية عبر الإنترنت في الوقت المناسب. رغم أن وزارة المالية لم تنشر التقارير السنوية خلال عام 2020 - سنة الموازنة قيد المراجعة في مسح الموازنة المفتوحة هذا - فقد بدأت في نشرها في العام التالي
- نشر البيان التمهيدي للموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة والمراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية السنة وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.

مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100،

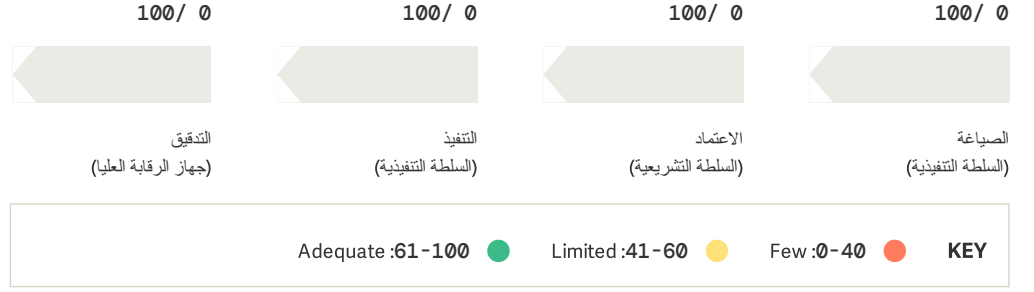
الدرجة التي حصل عليها قطر في المشاركة العامة هي 0 (من 100).

مقارنة مشاركة الجمهور في قطر مع الدول الأخرى

المعدل العالمي	
14	
19	مصر
15	تونس
7	المغرب
4	الأردن
4	السودان
0	قطر
0	الجزائر
0	العراق
0	لبنان
0	المملكة العربية السعودية
0	اليمن
100	كافي
61	
0	غير كافي

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى [مراجعة هنا](#)

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في قطر أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس الشورى في قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

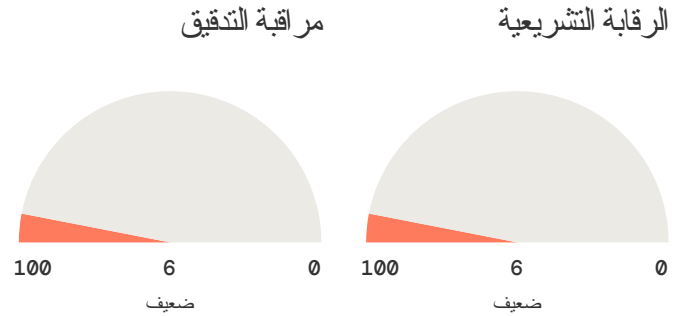
يجب على ديوان المحاسبة في قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة

يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقاً لـ 18 مؤشراً يتمتعون بنفس القدر من الأهمية. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكملية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر المربع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في قطر رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة 6 (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



التوصيات

يوفر مجلس الشورى في قطر رقابة ضعيفة خلال مرحلة التخطيط للموازنة و لا يوفر رقابة أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها على الإنترنت.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجها على الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة في قطر، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.

- منح جهاز الرقابة العليا صلاحيات كاملة لتنفيذ عمليات التدقيق وفقاً لما يراه مناسباً.
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

قطر ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2020 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2021.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:

شراكة الموازنة الدولية

info@internationalbudget.org

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة